الجمهورية التونسية
وزارة الفلاحة
والموارد المائية والصيد البحري

# بلاغ

في ظل الصعوبات التي يشهدها قطاع الدواجن نتيجة وفرة الإنتاج و تراجع الأسعار دون الكلفة، سعت وزارة الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري إلى إيجاد الحلول الملائمة لإصلاح الوضع، وخاصة منها الرجوع للعمل بالرأي الفني للوزارة عند توريد الأمهات وبيض التفقيس، الإجراء الذي طالما طالبت به في العديد من جلسات العمل مع كل الأطراف المعنية.

وخلال إجتماع اللجنة الوطنية للمنظومات الفلاحية الغذائية المنعقد بتاريخ 19 فيفري 2016، بادرت وزارة الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري بتقديم مقترحاتها بحضور السادة وزراء الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري والتجارة والصناعةوممثلي المهنة. وقد تمّ الإتفاق على الإجراءات التالية:

1. إخضاع توريد الأمهات وبيض التفقيس إلى رخصة توريد تمنح بعد الأخذبالرأي الفني لمصالح وزارة الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري،
2. تقليص مستويات إنتاج دجاج اللحم لأشهر مارس وأفريل وماي على التوالي إلى حدود 9500 طن و10000 طن و10000طن،
3. مواصلة خزن 15 مليون بيضة إستهلاك ليبلغ المخزون الجملي حوالي 50 مليون بيضة لشهر رمضان 2016،
4. ضرورة تفعيل العمل بعقود الإنتاج والسعي لتطبيق مقتضيات كراس شروط ممارسة تجارة توزيع ا لدواجن ومنتجاتها ، الصادر ضمن قرار السيد وزير التجارة بتاريخ 09 ديسمبر 2005،
5. الإسراع بإصدار الأمر المنظم لقطاع الدواجن،
6. السعي إلى تفعيل الإجراءات المتخذة لمعالجة ملف مديونية المتدخلين في قطاع الدواجن،
7. دعوة المجمع المهني المشترك لمنتوجات الدواجن والأرانب لتحديد، مع الأطراف المعنية، التدخلات التعديلية المستوجبة لبلوغ مستويات الإنتاج المذكورة، مع تمكينه من التمويلات اللازمة للتنفيذ.

علما وأن اللجنة الفنية الإستشارية، التي تعنى بمتابعة نشاط إنتاج الدواجن ومنتجاتها، ستتولى توزيع كميات الأمهات وبيض التفقيس على المتدخلين وتحديد تواريخ توريدها، طبقا لبرنامج توافقي يأخذ بعين الاعتبار مقترحات كل المعنيين.

وقد لاقت اقتراحات وزارة الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري، التي تمّ قبولها والاتفاق حولها برمّتها، إستحسان جميع الحاضرين، وخاصة ممثلو المهنة (مربون ومذابح)، باعتبار أن إخضاع توريد الأمّهات وبيض التفقيس إلى رخصة توريد من الإجراءات التي سيمكّن حتما من إعادة التوازن إلى المنظومة، كما ستمكّن الإجراءات التعديلية المقترحة من إنقاذ الوضع الحالي وبالتالي المحافظة على آلة الإنتاج.

هذا، وتؤكّد الوزارة أنها ستسعى إلى تفعيل هذه الإجراءات، كما تلتزم بمواصلة العمل من اجل دعم القطاع وكلّ المتدخّلين فيه.